

Distr.: General  
19 April 2013  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٣

جنيف، ١-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

بيان مقدم من المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين، وهو منظمة  
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

170513 140513 13-30106X (A)



## بيان

### التصدي لمشكلة العنف المتنامي الذي يُرتكب ضد الأطفال

تتصدى الأهداف الإنمائية للألفية الحالية بنجاح لأهم الاحتياجات الأساسية للأطفال: الصحة، والجوع، والتعليم، والمساواة. ويلاحظ المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين أنه من الأمور الحاسمة بالنسبة للأهداف الإنمائية الجديدة مواصلة تعزيز حماية الأطفال بدرجة أكبر عن طريق التصدي على وجه التحديد لمشكلة العنف المتنامي الذي يُرتكب ضد الأطفال. وبرغم الجهود التي بدأت تظهر تدريجياً للحد من هذا النوع من العنف، إلا أن الأهداف الإنمائية قد التزمت الصمت حتى الآن بشكل ملحوظ تجاه هذه القضية.

فلقد أتاحَت الابتكارات التكنولوجية، مثل الإنترنت والهواتف النقالة، عالماً من الفرص أمام الأطفال والبالغين للتعليم والمشاركة، ولكنها تُستخدم أيضاً كوسائل لاستغلال الأطفال وإساءة معاملتهم. وهذا يتجلى في أوضح صوره في الانتشار والتوزيع المتزايد لمواد الانتهاك الجنسي للأطفال عن طريق الحاسوب، واستمالة الأطفال لأغراض جنسية عن طريق الإنترنت، بما في ذلك الوسائل الاجتماعية وملتقيات الأقران، والاتجار بالأطفال لأغراض الجنس من خلال الإعلانات المبوّبة على شبكة الإنترنت وغيرها من الأشكال الأخرى. وتعمل التكنولوجيا على التعجيل بنشر هذه المواد الضارة وتيسير حيازتها، وتخفيض تكلفة إنتاجها وتوزيعها، بينما تسهل فرص وقوع الأطفال كفريسة لهذه الأضرار.

وتتطلب العلاقة المزعجة بين شبكات التكنولوجيا المتقدمة واستغلال الأطفال استجابة متسقة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وستوفر الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥ منبراً مثالياً لتيسير اتباع نهج منسق. ولهذا، تحت هذه المنظمة الأمم المتحدة على النظر في إدراج محاربة العنف ضد الأطفال ضمن الأهداف الإنمائية الجديدة للألفية، عن طريق التصدي لما يلي:

- فهم العلاقة بين التكنولوجيا والمخاطر المحتملة لاستغلال الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، وتهيئة الأطفال عن طريق الإنترنت للأغراض الجنسية، وغير ذلك من أشكال الإيذاء الأخرى.
- فهم أهمية التكنولوجيا كأداة للتحديد، والتحقيق، وإقامة الدعاوى في قضايا استغلال الأطفال إلى جانب تعافي الضحايا وإعادة تأهيلهم.

- تعريف الأطفال، والآباء/الأوصياء، والمدرسين، وغيرهم من أولي الأمر بكيفية استخدام التكنولوجيا بطريقة مسؤولة بالإضافة إلى فهم المخاطر المحتملة.
- زيادة التوعية عن طريق الحملات الموجهة إلى المجتمعات المحلية، والمدارس، وأماكن العمل وما وراءها.
- تشجيع المشاركة الإيجابية للجهات المعنية بالصناعة عن طريق برامج مؤسسية عن المسؤولية الاجتماعية تركز على حماية الأطفال من العنف.
- تدريب القائمين على إنفاذ القوانين، والمدعين، والقضاة وغيرهم لتزويدهم بالمهارات والأدوات اللازمة للكشف الفعال عن قضايا الجرائم ضد الأطفال التي يُسهلها الحاسوب والتحقيق فيها وملاحقتها قضائياً، واستعادة الأطفال المفقودين والضحايا.
- وضع حلول تكنولوجية، مثل صور الشفرة الوراثية، لمنع حالات إيذاء الأطفال والاستجابة لها بصورة استباقية، وكذلك تيسير استعادة الأطفال، بما في ذلك في الحالات التي تتطلب استجابة سريعة، باستخدام أدوات من قبيل نظام الإنذار الأمريكي عن اختطاف الأطفال.
- إقامة ائتلافات وشبكات من أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص، مثل الائتلاف المالي للمنظمة ضد استغلال الأطفال في المواد الإباحية في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وائتلافها التكنولوجي، لحشد موارد من القطاعين العام والخاص، وضمان وضع نهج موسع وشامل لمحاربة العنف ضد الأطفال.